التأصيل القرآني لحقوق الإنسان في ضوء التحديات المعاصرة

المدرس المساعد
عدي ايمن يحيى الجزائري
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه
odaya.aljazaeri@uokufa.edu.iq

The Qur'anic Foundation for Human Rights in Light of Contemporary Challenges

Assistant Lecturer
Oday Ayman Yahya al-Jaza'iri
University of Kufa - College of Jurisprudence

الملخص:-

يهدف هذا المقال إلى دراسة التأصيل القرآني لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تحليل النصوص القرآنية التي ترسخ مبادئ الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية، في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه تطبيق هذه الحقوق. يبدأ المقال بتعريف حقوق الإنسان من منظور فلسفي ودولي، ثم ينتقل إلى استعراض التأصيل الإسلامي الذي يؤكد أن القرآن الكريم هو المرجع الأساسي في تحديد الحقوق والواجبات، حيث يؤكد على كرامة الإنسان وحقه في الحياة والحرية والعدالة. يتناول المقال أبرز الحقوق التي نص عليها القرآن، سواء كانت حقوقًا شخصية مثل حرية العقيدة والكرامة، أو حقوقًا اجتماعية واقتصادية كالعدالة والمساواة. في الجزء الأخير من الدراسة، يناقش المقال التحديات المعاصرة التي تعيق تطبيق حقوق الإنسان على ضوء النص القرآني، من بينها التحديات الثقافية والسياسية مثل التغريب واستخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية، إضافة إلى التحديات القانونية والتنفيذية المتعلقة بالتوفيق بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية. ويخلص المقال إلى أن التأصيل القرآني لحقوق الإنسان يشكل قاعدة متينة تستند إلى ثوابت شرعية عالمية، مما يدعو إلى ضرورة بناء خطاب إسلامي معاصر قادر على مواجهة التحديات وضمان حقوق الإنسان بشكل متوازن يتناسب مع خصوصية المجتمعات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التأصيل، القرآن الكريم، حقوق الانسان، التحديات المعاصرة، الشريعة الإسلامية.

Abstract:-

This article aims to examine the Quranic foundation for human rights, through an analysis of Quranic texts that establish the principles of human dignity and fundamental rights, in light of the contemporary challenges facing the implementation of these rights. The article begins by defining human rights from a philosophical and international perspective, then moves on to review the Islamic foundation, which affirms that the Holy Quran is the primary reference for defining rights and duties. It emphasizes human dignity and the right to life, liberty, and justice. The article addresses the most prominent rights stipulated in the Quran, whether personal rights such as freedom of belief and dignity, or social and economic rights such as justice and equality. In the final section of the study, the article discusses the contemporary challenges that hinder the implementation of human rights in light of the Quranic text. These challenges include cultural and political challenges such as Westernization and the use of human rights for political purposes, in addition to the legal and executive challenges related to reconciling Islamic law with international conventions. The article concludes that the Quranic foundation for human rights constitutes a solid foundation based on universal legal principles, which calls for the necessity of developing a contemporary Islamic discourse capable of confronting challenges and guaranteeing human rights in a balanced manner that is consistent with the specificities of Islamic societies.

Keywords: Fundamentals, the Holy Quran, human rights, contemporary challenges, Islamic law.

المقدمة:ـ

حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية التي شغلت الفكر البشري عبر العصور، وأصبحت موضوعًا محوريًا في العلاقات الدولية وفي صياغة التشريعات الوطنية. ولا يخفى على أحد أن مفهوم حقوق الإنسان قد تطور عبر مراحل متعددة، بدءًا من الفلسفة اليونانية والرومانية، مرورًا بالعصور الوسطى، وصولًا إلى العصر الحديث الذي شهد تأسيس العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية هذه الحقوق على المستويات كافة. غير أن هذا المفهوم لا يخلو من إشكاليات وتعقيدات، لاسيما في ظل تباين المرجعيات الثقافية والدينية، التي تؤثر بدورها في تفسير وتطبيق هذه الحقوق. وفي هذا السياق، يبرز التأصيل القرآني كمرجعية ذات خصوصية وعالمية في الوقت نفسه، حيث يطرح القرآن الكريم نموذجًا فريدًا في تأصيل الحقوق الإنسانية عبر النصوص التي جاءت لتكريم الإنسان ورفع مكانته، مما يجعل منه مصدرًا أساسيًا لفهم حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية.

فالقرآن الكريم، بوصفه كتاب الله المنزل، يحمل في طياته مبادئ سامية تتعلق بالكرامة الإنسانية، والعدالة، والحرية، والمساواة، التي تشكل لبنة أساسية في بناء منظومة حقوق الإنسان. إنّ ما يميز القرآن هو شمولية هذه المبادئ واتساقها مع فطرة الإنسان، حيث يعزز من مفهوم المسؤولية الإنسانية تجاه النفس والآخرين، ويؤكد على حق الإنسان في العيش الكريم في إطار من العدالة والإنصاف. كما أنه يضع حدودًا لهذه الحقوق وضوابط تحكم ممارستها، بما يحفظ النظام الاجتماعي والانسجام بين أفراد المجتمع.

في الوقت الذي يتسارع فيه العالم نحو مزيد من التعقيد والتداخل بين الثقافات والأديان، يبرز السؤال عن مدى قدرة المرجعيات الإسلامية، ولا سيما القرآن الكريم، على التفاعل مع هذه المستجدات المعاصرة، وكيف يمكن لهذه المرجعيات أن تواكب التحديات التي تواجه حقوق الإنسان اليوم، سواء كانت سياسية، أو ثقافية، أو قانونية. فالحقوق التي نص عليها القرآن ليست جامدة أو منفصلة عن الواقع، بل هي قابلة للتطبيق والتجديد، على شرط فهمها وفق منهج علمي وتحليل معمق للسياق التاريخي والاجتماعي المعاصر.

ومن أهم التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في ضوء التأصيل القرآني هي التحديات الثقافية، حيث تعيش بعض المجتمعات الإسلامية حالة من الصراع بين القيم

المحلية والتأثيرات الخارجية التي تحاول إعادة تشكيل المفاهيم والممارسات الحقوقية بما يتناسب مع أيدلوجيات معينة، أحيانًا دون مراعاة للخصوصية الثقافية والدينية. هذا بالإضافة إلى التحديات السياسية التي تظهر في صورة استغلال حقوق الإنسان كأداة في الصراعات الدولية أو المحلية، مما يؤدي إلى تشويه مفهوم الحقوق وإضعاف مصداقيته.

أما على الصعيد القانوني والتنفيذي، فهناك معضلة التوفيق بين التشريعات الوطنية التي تستند إلى الشريعة الإسلامية وبين المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وهو ما يتطلب من الفقهاء والمفكرين الإسلاميّين تطوير رؤية مستنيرة تجمع بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر، بعيدًا عن الجمود أو التعصب. إنّ إيجاد هذا التوازن يمثل تحديًا كبيرًا لكنه ضروري لضمان حماية حقوق الإنسان دون التفريط في الهوية الإسلامية.

إنّ هذا البحث يسعى إلى استكشاف هذه الجوانب، من خلال الوقوف على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان كما جاء في القرآن الكريم، وتبيان كيف يمكن أن تشكل هذه النصوص أساسًا متينًا لحماية الحقوق، بالإضافة إلى تحليل التحديات التي تعيق تحقيق هذه الحقوق على أرض الواقع في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية الحديثة. كما يستعرض البحث الحلول المقترحة لتعزيز تطبيق هذه الحقوق من خلال خطاب إسلامي معاصر يوازن بين الثوابت والمتغيرات.

من هنا، يظهر جليًا أن القرآن الكريم لا يقدم حقوق الإنسان كمجرد أحكام شكلية، وإنما يرسخها كمبادئ وقيم إنسانية شاملة تتغلغل في كل نواحي الحياة، تفتح أمام الإنسان آفاق الكرامة والحرية والعدل، وتؤسس لعلاقات اجتماعية مبنية على التكافل والرحمة. وفي مواجهة التحديات المعاصرة، يتعين العمل على استثمار هذه القيم القرآنية في صياغة استراتيجيات فعالة تدعم حقوق الإنسان وتحفظ كرامته، وتعزز من التكافل والتعاون داخل المجتمعات الإسلامية وبينها وبين غيرها من الثقافات.

ويمكن القول إنّ هذا الموضوع يحمل أهمية بالغة في سياق الحوار الحضاري بين الإسلام والعالم، حيث يساعد على تصحيح المفاهيم الخاطئة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ويبين أن القرآن الكريم قد سبق إلى تأصيل هذه الحقوق منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى فهم معمق وتطبيق متوازن يضمن الحفاظ على هوية الأمة

الإسلامية وفي نفس الوقت يفتح المجال للتفاعل الإيجابي مع القيم العالمية لحقوق الإنسان.

في نهاية المطاف، يبقى التحدي الأبرز هو قدرة المجتمعات الإسلامية على ترجمة المبادئ القرآنية إلى واقع ملموس يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي الحقوق الفردية والجماعية، مما يتطلب إرادة سياسية واجتماعية وثقافية واعية، قادرة على تجاوز العقبات والتحديات المتعددة. وهذا ما يجعل من البحث في التأصيل القرآني لحقوق الإنسان ليس مجرد دراسة نظرية، بل مشروعًا عمليًا يتطلب التفاعل الجاد والمستمر مع المستجدات المعاصرة، بهدف بناء مستقبل يضمن للإنسان حريته وكرامته في ظل قيم الإسلام السمحة.

بيان المسألة:

تُعَدُّ حقوق الإنسان من أبرز القضايا التي تستحوذ على اهتمام الفكر المعاصر، خاصة مع تصاعد التحديات التي تواجهها في مجالات متعددة، سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي أو القانوني. ورغم أن حقوق الإنسان تُعتبر من القيم العالمية التي تلتزم بها معظم الدول، إلا أن هناك جدلًا مستمرًا حول مدى توافق هذه الحقوق مع المرجعيات الدينية، لا سيما في المجتمعات الإسلامية التي تستند في تنظيم شؤونها إلى الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم. لذلك، تبرز إشكالية أساسية تتعلق بكيفية تأصيل حقوق الإنسان من المنظور القرآني، ومدى قدرة هذا التأصيل على مواجهة التحديات المعاصرة التي تعيق تطبيق هذه الحقوق في الواقع.

ومن هنا تنبع الحاجة إلى دراسة التأصيل القرآني لهذه الحقوق بشكل دقيق، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيقها في العصر الحديث، بغية الخروج برؤية متوازنة تساعد على صياغة خطاب إسلامي معاصر يوفق بين الثوابت القرآنية والمتطلبات المعاصرة، ويعزز من حماية حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية دون التفريط في الهوية والقيم الدينية.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع التأصيل القرآني لحقوق الإنسان أهمية بالغة في ظل التطورات المعاصرة التي يشهدها العالم، حيث أصبحت حقوق الإنسان محورًا للنقاشات السياسية والثقافية والقانونية على المستويات المحلية والدولية. تبرز أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى

استعراض وإعادة تأكيد المرجعية القرآنية كقاعدة صلبة لمبادئ حقوق الإنسان، وذلك في مواجهة محاولات التشكيك أو التهميش التي قد تطال القيم الإسلامية بسبب سوء الفهم أو التسييس. كما يساهم البحث في سد الفجوة بين الخطاب الديني والحقوقي، ويقدم رؤية متكاملة تساعد على فهم العلاقة بين النص القرآني والحقوق المعاصرة، مما يعزز من قدرة المجتمعات الإسلامية على المساهمة الفعالة في الحوارات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن البحث يشكل خطوة مهمة نحو تطوير خطاب إسلامي معاصر يحترم الثوابت الدينية ويواكب التحديات الحديثة، بما يضمن حماية الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف البحث:

١. تحليل مفهوم حقوق الإنسان في القرآن الكريم وتحديد المبادئ الأساسية التي تؤسس لها، مثل الكرامة والحرية والعدالة.

٢. استكشاف مدى توافق وتأصيل حقوق الإنسان في القرآن مع المفاهيم الدولية المعاصرة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف.

٣. بيان التحديات المعاصرة التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية، سواء كانت سياسية، ثقافية، أو قانونية.

٤. اقتراح آليات لتطوير خطاب إسلامي معاصر في مجال حقوق الإنسان، يجمع بين الثوابت القرآنية ومتطلبات العصر الحديث.

٥. تعزيز الوعي بأهمية المرجعية القرآنية في صياغة الحقوق والحريات، ورفع مستوى الحوار البناء بين الأديان والثقافات حول حقوق الإنسان.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يسعى إلى وصف وتحليل النصوص القرآنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوضيح مضامينها الأساسية في ضوء التحديات المعاصرة. يبدأ البحث بجمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، وهي القرآن الكريم، بالإضافة إلى تفاسير مختارة تبرز فهم العلماء للنصوص الحقوقية. كما يستعين البحث بمصادر ثانوية تشمل الدراسات المعاصرة في مجال حقوق الإنسان والمنظورات الإسلامية،

فضلاً عن المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

يركز البحث على تحليل النصوص القرآنية بدقة لغوية وموضوعية لفهم دلالاتها في السياق الشرعي والإنساني، مع مراعاة المنهج التأصيلي الذي يعنى بإثبات أصول الحقوق ومبادئها من النصوص الشرعية. كما يتناول البحث التحديات السياسية والثقافية والقانونية التي تواجه تطبيق هذه الحقوق في العصر الحديث، مستفيداً من الدراسات الميدانية والنظرية التي تناولت هذه الإشكاليات.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم البحث المنهج المقارن، حيث يتم مقارنة المبادئ القرآنية المتعلقة بحقوق الإنسان مع المعايير والمواثيق الدولية، بهدف إبراز نقاط الاتفاق والاختلاف، وتحديد سبل التوفيق بينهما.

في المجمل، تهدف منهجية البحث إلى تحقيق فهم شامل وعميق لتأصيل حقوق الإنسان في القرآن الكريم، وتقديم رؤية نقدية وحلول عملية للتحديات المعاصرة، مما يضمن تحقيق أهداف البحث بموضوعية ودقة.

المبحث الأول

المفاهيم العامة لحقوق الإنسان والتأصيل القرآني

المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان وأسسها الفلسفية

الفرع الأول: حقوق الإنسان في المفهوم الغربي: النشأة والتطور

حقوق الإنسان مفهوم حديث نسبياً، ظهر في سياقه الفكري والسياسي منذ عصر التنوير الأوروبي، ويعود جزء كبير من جذوره إلى الفلسفة الغربية التي استندت على فكرة الحرية الفردية والعقلانية. قبل عصر التنوير، كانت الحقوق تُنظر إليها ضمن نطاق التراتبية الاجتماعية والامتيازات الخاصة، ولا يُنظر إليها كحقوق عالمية أو طبيعية لكل إنسان. فقد كان القانون الإلهي أو السلطوي هو المصدر الأساسي للحقوق والواجبات، ولم يكن للإنسان حقوق مكتسبة بذاته، وإنما الحقوق كانت تُمنح من الحاكم أو السلطة العليا[1].

بدأ مفهوم حقوق الإنسان يتشكل بشكل جدي مع كتابات الفلاسفة مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، الذين تحدثوا عن "الحقوق الطبيعية" التي تُمنح للإنسان

بحكم كونه إنسانًا، مثل حق الحياة والحرية والملكية. اعتبر جون لوك أن هذه الحقوق طبيعية وغير قابلة للتصرف، وأن الهدف من الدولة هو حماية هذه الحقوق وليس منحها أو سلبها[٢]. وهذا التوجه مهد الطريق لصياغة الوثائق السياسية الأولى التي أقرّت حقوق الإنسان بشكل رسمي، مثل وثيقة الحقوق الإنجليزية ١٦٨٩، ثم إعلان استقلال الولايات المتحدة ١٧٧٦، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩، التي شكلت الأساس للفكر الحقوقي الغربي الحديث[٣].

ومنذ ذلك الحين، تطور مفهوم حقوق الإنسان ليشمل مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع توسع فكرة حقوق الإنسان لتصبح عالمية وشاملة. لقد تم تطوير آليات دولية لحمايتها، من خلال تأسيس مؤسسات دولية ووضع مواثيق دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، الذي مثل نقطة تحول هامة في التأكيد على حقوق الإنسان كأساس للعلاقات الدولية والسياسات الداخلية للدول[٤].

ومع ذلك، يواجه المفهوم الغربي لحقوق الإنسان انتقادات عدة، منها التركيز الزائد على الحقوق الفردية دون النظر الكافي إلى الأبعاد الجماعية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى الصراع مع القيم الثقافية والدينية في بعض المجتمعات، ما يطرح تساؤلات حول عمومية هذه الحقوق وتطبيقها في السياقات المتعددة[٥].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في المواثيق الدولية.

تُعتبر المواثيق الدولية أبرز الوسائل القانونية التي تم من خلالها تأكيد وتعزيز حقوق الإنسان على مستوى عالمي، وتشكل إطارًا قانونيًا ملزمًا للدول في مجال حماية حقوق الإنسان. وأولى هذه المواثيق هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الذي وضع مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقوقه المتساوية وغير القابلة للتصرف[٦].

تتضمن المواثيق الدولية عدة مبادئ مركزية، منها مبدأ الكرامة الإنسانية، الذي يعتبر أساس جميع الحقوق، حيث يؤكد أن الإنسان يستحق الاحترام والحماية بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو دينه أو وضعه الاجتماعي. كذلك، يوجد مبدأ المساواة وعدم التمييز، الذي يضمن لجميع البشر حقوقًا متساوية دون تفرقة، وهو ما جاء واضحًا في المادة الأولى من الإعلان العالمي[٧].

بالإضافة إلى ذلك، ترتكز المواثيق على مبدأ الحرية، التي تشمل حرية التعبير، وحرية العقيدة، وحرية التنقل، إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في المحاكمة العادلة، وحق المشاركة السياسية. وتتكامل معها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، مما يجعل منظومة حقوق الإنسان شاملة ومتوازنة(٨).

وتشمل المواثيق الدولية الرئيسية التي بني عليها النظام الحقوقي العالمي، إلى جانب الإعلان العالمي، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، والتي ألزمت الدول الأطراف بحماية هذه الحقوق والعمل على تحقيقها. كما توجد مواثيق خاصة بحقوق المرأة، والطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة، مما يعزز من التعددية والشمول في حقوق الإنسان(٩).

رغم ذلك، تواجه المواثيق الدولية تحديات تطبيقية، منها الاختلاف في تفسير الحقوق بحسب الخلفيات الثقافية والقانونية للدول، بالإضافة إلى ضعف آليات التنفيذ أحيانًا بسبب السيادة الوطنية والتدخلات السياسية، مما يدفع الباحثين لإعادة النظر في كيفية تحقيق التوازن بين العمومية والخصوصية الثقافية(١٠).

المطلب الثاني: التأصيل القرآني لحقوق الإنسان

الفرع الأول: مفهوم الحقوق في القرآن الكريم

تُعدّ الحقوق في القرآن الكريم من المبادئ التي أرسى عليها الإسلام قواعده التشريعية والأخلاقية، حيث انطلق القرآن في بناء مفهوم الحقوق من رؤية شاملة تحترم الإنسان وتكفل له حقوقه الطبيعية والشرعية، بوصفه كائنًا مكرمًا ومحملاً بالمسؤولية. إن القرآن لم يستخدم مصطلح "حقوق الإنسان" كما نعرفه اليوم، لكنه تناول في نصوصه حق الإنسان في الحياة، والكرامة، والحرية، والعدل، ومبادئ أخرى تُكوّن لبنات حقوق الإنسان الأساسية.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾(١١)، يؤكد القرآن على كرامة الإنسان التي تفرض احترام حقوقه وتدعو إلى حمايتها. والكرامة هنا ليست مجرد قيمة معنوية بل هي أساس حقوق الإنسان التي لا يجوز التعدي عليها. كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾(١٢)، تأكيد على المساواة

بين الناس في الحقوق والواجبات، وأن التفاضل الحقيقي يكون بالتقوى والعمل الصالح.

وينطلق القرآن في تكريس الحقوق من مبدأ العدل، حيث يحث على إقامة العدل وعدم الظلم، وهو ما يشكل ركناً أساسياً في منظومة الحقوق: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾(١٣). ويشمل ذلك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توازن المجتمع واستقراره.

بالإضافة إلى ذلك، يضمن القرآن حقوقًا محددة مثل حق الحياة، حيث يُنهى عن القتل ظلمًا، وحق الحرية، خاصة حرية العقيدة، إذ يقول تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾(١٤)، مما يؤكد حرية الإنسان في اختياره وعقيدته، وهو ركن أساسي في حقوق الإنسان المعاصرة.

وهكذا، يتضح أن مفهوم الحقوق في القرآن الكريم هو شامل، متكامل، ومتجذر في القيم الإلهية، يجمع بين الحقوق الفردية والحقوق الاجتماعية، ويؤسس لحقوق الإنسان على أساس من الكرامة والعدل والرحمة، بعيداً عن التجزيء أو التقييد(١٥).

الفرع الثاني: مصدرية الحقوق في الإسلام:

الوحي والكرامة الإنسانية:

تتميز حقوق الإنسان في الإسلام بأنها مستمدة من مصدرين رئيسيين: الوحي الإلهي، المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، ومبدأ الكرامة الإنسانية التي أعطاها الله للإنسان منذ خلقه. وهذا المزيج يضمن لحقوق الإنسان في الإسلام أصلًا ثابتًا لا يتغير، ويوفر لها الصلابة والمرونة في آنٍ معًا.

أولاً: الوحي الإلهي هو المصدر الأساسي الذي استند إليه الإسلام في تأصيل حقوق الإنسان، إذ لم تكن هذه الحقوق نتاجًا بشريًا بحتًا بل جاءت من الله سبحانه وتعالى، الذي أمر بحفظ كرامة الإنسان وحقوقه. يقول تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾(١٦)، مما يدل على قدسية الحياة وضرورة حمايتها. كما وردت نصوص كثيرة تؤكد على حفظ الحقوق، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأسرة وحقوق المرأة، مما يعكس شمولية المنهج القرآني في هذا المجال.

ثانيًا: الكرامة الإنسانية في الإسلام ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي حقيقة إلهية منحها الله لكل إنسان، ولا يجوز التفريط فيها. فالإنسان مكرم لدى الله بحكم خلقته، ولذلك يحظر عليه الظلم والإساءة. كما بيّن النبي محمد صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»[١٧]، وهو ما يشير إلى وجوب مراعاة كرامة الإنسان في كل تصرف.

مصدرية الحقوق في الإسلام من الوحي والكرامة الإنسانية تميزها عن النظريات الوضعية التي قد تكون قابلة للتغير وفق الظروف، إذ تمنح الإسلام إطارًا ثابتًا يضمن الحفاظ على الحقوق وحمايتها من العبث أو الاستغلال. ومع ذلك، تتيح هذه المصدرية أيضًا مرونة في الفهم والتطبيق، إذ يمكن الاجتهاد وتطوير الفهم الشرعي بما يتناسب مع متطلبات العصر دون المساس بالثوابت[١٨].

وبهذا، يشكل التأصيل الإسلامي لحقوق الإنسان ركيزة صلبة قائمة على العقيدة والإنسانية، تجمع بين الثابت والمتجدد، وتؤكد على أن حقوق الإنسان في الإسلام هي حقوق كونية تحترمها جميع الشرائع السماوية وتحافظ عليها.

المبحث الثاني

أبرز حقوق الإنسان في القرآن الكريم

المطلب الأول: الحقوق الشخصية والمدنية

الفرع الأول: الحق في الحياة والكرامة

يُعتبر الحق في الحياة من أهم الحقوق التي كفلها القرآن الكريم للإنسان، وهو أساس جميع الحقوق الأخرى، إذ بدون الحياة لا يمكن ممارسة أي حق أو حرية. ويؤكد القرآن على قدسية الحياة وحرمتها، حيث يقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[١٩]. هذه الآية تؤكد أن النفس البشرية مقدسة، ولا يجوز إنهاؤها إلا في حالات استثنائية محددة شرعًا، مثل القصاص في الجرائم الخطيرة، وهو ما يعكس حرص الشريعة على حفظ الحياة وضمان أمن المجتمع.

كما يؤكد القرآن على ضرورة حماية كرامة الإنسان باعتبارها امتدادًا لحق الحياة، فقال

تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[٢٠]، حيث تعني الكرامة احترام الذات والاحتفاظ بحقوق الإنسان في العيش بحرية وعدالة. وهذه الكرامة تمنع كل أشكال الإهانة والظلم والتعذيب، وهي الأساس الذي تستند إليه حقوق الإنسان المدنية والشخصية. فحماية الكرامة تُعد واجبًا دينيًا وإنسانيًا، يدعو إليه القرآن في مواضع عدة، ويؤكد على العدالة والإنصاف في المعاملة بين الناس[٢١].

إلى جانب ذلك، يربط القرآن بين حق الحياة وحق الأمان، إذ يؤكد ضرورة حماية الإنسان من العدوان والقتل غير المشروع، كما في قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾[٢٢]. وهذا المبدأ يؤكد على قدسية الحياة كقيمة مطلقة يجب المحافظة عليها، ويدعو إلى الوقوف ضد العنف والإرهاب والتعديات التي تهدد أمن الإنسان وحريته.

ولذا، فإن الحق في الحياة والكرامة في القرآن الكريم يشكلان أساسًا قويًا لكل الحقوق المدنية الأخرى، ويمثلان إطارًا شاملًا يضمن للإنسان العيش بحرية وأمان ومساواة، في بيئة تحترم حقوقه الإنسانية والإنصاف.

الفرع الثاني: حرية الفكر والمعتقد

تُعد حرية الفكر والمعتقد من الحقوق الأساسية التي أكد عليها القرآن الكريم، فهي ركيزة لا غنى عنها لأي مجتمع يحترم الإنسان ويكفل له التعبير عن آرائه واختياراته الدينية والثقافية. وقد جاء في القرآن نصوص صريحة توضح أن لا إكراه في الدين، مما يعني احترام حرية الإنسان في اختيار معتقده دون ضغط أو إكراه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[٢٣].

ويؤكد القرآن أيضًا على ضرورة التسامح وقبول الآخر المختلف في الرأي والمعتقد، قائلاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[٢٤]، وهذا يفتح المجال أمام الحوار والتعايش السلمي بين أصحاب الأديان والمذاهب المختلفة، ويمنع فرض أي عقيدة بالقوة أو التهديد.

وعلاوة على ذلك، لا تقتصر حرية الفكر على الاعتقاد الديني فقط، بل تشمل التفكير

والتأمل والاجتهاد في شتى المجالات، وهو ما حث عليه القرآن الكريم بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[٢٥]. فالتدبر والتفكير يعتبران من حقوق الإنسان الفكرية التي تدعم حرية الإبداع والبحث العلمي.

وعلى الرغم هذا التأكيد القرآني الواضح على حرية الفكر والمعتقد، إلا أن التطبيق العملي لهذه الحرية يواجه تحديات في بعض المجتمعات، نتيجة للأعراف والتقاليد أو لتداخل السياسة بالدين، مما يتطلب من الخطاب الديني إعادة تأكيد هذه الحرية وتعزيزها في ضوء النصوص القرآنية الواضحة[٢٦].

المطلب الثاني: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الفرع الأول: حق العدالة والمساواة

يُعتبر حق العدالة والمساواة من الحقوق الاجتماعية الأساسية التي يؤكد عليها القرآن الكريم في أكثر من موضع، إذ يعد العدل ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وضمان سلامتها. فالعدل في الإسلام لا يقتصر على مجرد تطبيق القوانين، بل هو قيمة متجذرة في تكريم الإنسان وحفظ حقوقه وحرياته، دون تمييز بسبب الدين أو اللون أو الأصل أو الطبقة الاجتماعية. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[٢٧]، وهو أمر شامل يأمر بالعدل في كل شؤون الحياة.

كما يؤكد القرآن على مبدأ المساواة بين الناس، حيث لا فرق بين مسلم أو غير مسلم، أو بين غني وفقير إلا بالتقوى والعمل الصالح، كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [٢٨]. هذا المبدأ يشكل الأساس الذي يستند إليه نظام العدالة الاجتماعية في الإسلام.

ويتجسد حق العدالة والمساواة أيضًا في منع الظلم والتمييز، فقد نهى القرآن عن الظلم بكل أشكاله، واعتبره عدواً للإنسانية: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[٢٩]. والعدالة تعني توزيع الحقوق والواجبات بشكل متوازن، وتأمين حقوق الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، كاليتامى، والأرامل، والفقراء، والعمال.

ولذلك، يُعتبر تطبيق العدالة والمساواة من أهم المتطلبات التي تضمن السلام الاجتماعي وتماسك المجتمع، إذ تتيح لكل فرد حقوقه دون تمييز، وتوفر بيئة تحترم الكرامة الإنسانية وتمنع الاستغلال والتفرقة.

الفرع الثاني: حق العمل والعيش الكريم

يعتبر حق العمل والعيش الكريم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي كفلها الإسلام للإنسان، وذلك لما للعمل من دور أساسي في كرامة الإنسان وحياته الكريمة. فالعمل في الإسلام ليس مجرد وسيلة لكسب المال، بل هو عبادة ووسيلة لتحقيق الذات والمشاركة في بناء المجتمع. يقول تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾[٣٠]، مما يدل على أن العمل له مكانة روحية وأخلاقية.

ويحث القرآن الكريم على ضمان حق الإنسان في عيش حياة كريمة تضمن له الاستقرار والطمأنينة، ويؤكد على ضرورة توفير متطلبات الحياة الأساسية، مثل الغذاء والكساء والمسكن، ويدعو إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة والصدقات لتخفيف معاناة الفقراء والمحتاجين ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ۝ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۝ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٣١].

كما أن الإسلام يعترف بحق الإنسان في السعي إلى تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، ويمنع استغلال العمال أو الظلم في المعاملة. فقد أمر النبي ﷺ بمعاملة العمال بالعدل والرحمة، فقال: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»[٣٢].

حق العمل والعيش الكريم يعكسان المفهوم الشامل لحقوق الإنسان في الإسلام، الذي لا يقتصر على الحقوق المدنية فقط، بل يمتد ليشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن حياة كريمة ومزدهرة للفرد والمجتمع.

المبحث الثالث

التحديات المعاصرة أمام تطبيق حقوق الإنسان من منظور قرآني

المطلب الأول: التحديات الثقافية والسياسية

الفرع الأول: التغريب والتشكيك في مرجعية الشريعة

يُعدّ التغريب من أبرز التحديات الثقافية التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، إذ يُنسب إليه إدخال قيم ومفاهيم غربية قد تتعارض في بعض الأحيان مع القيم الدينية والاجتماعية القائمة. فالتغريب ليس فقط تقليداً أعمىً للمظاهر الخارجية، بل يشمل أيضًا التشكيك في المرجعية الإسلامية التي تستمد منها حقوق الإنسان جذورها وثوابتها. وهذا يؤدي إلى نوع من الانقسام بين الالتزام الديني والتبني غير النقدي للمفاهيم الغربية، مما يسبب صراعات فكرية وثقافية في المجتمعات الإسلامية(٣٣).

فالقرآن الكريم، رغم تأصيله الحقوق الإنسانية على أسس ربانية، يواجه أحيانًا انتقادات في وسائل الإعلام والثقافة الغربية التي تحاول تحميله مسؤولية بعض الممارسات الخاطئة أو تفسيره بطريقة لا تعكس حقيقته. ويرى بعض المفكرين أن التغريب تسبب في إحالة الأفراد والمجتمعات الإسلامية إلى تبني قيم لا تنسجم مع طبيعتهم الثقافية والدينية، مما أضعف الثقة بالمرجعية الشرعية، وهو ما انعكس سلبًا على حماية حقوق الإنسان بالمعنى الإسلامي(٣٤).

وعلى الرغم من ذلك، يؤكد القرآن على أهمية التوازن بين الأصالة والمعاصرة، حيث يقول: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾(٣٥)، مما يدعو إلى العلم والمعرفة مع الحفاظ على الثوابت الدينية. لذلك، فإن التعامل مع التغريب يجب أن يكون نقديًا واعيًا، بحيث يتم تبني ما يتوافق مع القيم الإسلامية وتنقية المفاهيم من الشوائب التي قد تتعارض مع الشريعة.

وبالتالي، فإن التشكيك في المرجعية الشرعية بسبب التغريب يمثل تحديًا جوهريًا أمام تطبيق حقوق الإنسان بشكل متوافق مع القيم الإسلامية، ويتطلب من العلماء والمجتمعات إعادة تأكيد المرجعية القرآنية والشريعية التي تضمن الحقوق وتحفظها في إطار متزن.

الفرع الثاني: توظيف حقوق الإنسان لأغراض سياسية

يواجه تطبيق حقوق الإنسان في العالم الإسلامي تحديًا آخر يتمثل في توظيف هذا المفهوم

لأغراض سياسية من قبل جهات داخلية وخارجية. إذ أصبح حقوق الإنسان في بعض الأحيان أداة سياسية تُستخدم لتبرير تدخلات أو فرض أيديولوجيات لا تتناسب مع خصوصيات المجتمعات الإسلامية. وهذا التوظيف يؤدي إلى فقدان مصداقية حقوق الإنسان واعتبارها ذريعة للهيمنة أو التدخل الخارجي، مما يزيد من تعقيد القضية ويثير مقاومة داخلية[٣٦].

فالقرآن الكريم يؤكد على أهمية العدل والإنصاف دون تحيز أو استغلال، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[٣٧]، وهو ما يرفض استغلال الحقوق لتحقيق مصالح سياسية أو أيديولوجية ضيقة.

غير أن الواقع السياسي في كثير من الدول الإسلامية يشهد استغلال مفهوم حقوق الإنسان في نزاعات داخلية أو صراعات حزبية، حيث يُستخدم لتشويه خصوم سياسيين أو لتعطيل مؤسسات الدولة. كما أن التدخلات الخارجية في قضايا حقوق الإنسان قد تُستغل كذريعة لفرض سياسات معينة تخالف القيم والثوابت الإسلامية، مما يولد شعوراً بعدم المساواة والظلم بين الدول والشعوب.

لذلك، يبرز ضرورة بناء فهم شامل وموضوعي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي يعزز استقلالية القرار الوطني ويحد من التوظيف السياسي، ويركز على القيم الأخلاقية والإنسانية الحقة التي أرسى عليها القرآن دعائم حقوق الإنسان، بعيداً عن المصالح السياسية العابرة.

المطلب الثاني: التحديات القانونية والتنفيذية

الفرع الأول: إشكالية التوفيق بين الشريعة والمواثيق الدولية

تُعتبر إشكالية التوفيق بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان من أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان في البلدان الإسلامية. فالعديد من الدول الإسلامية قد وقعت على مواثيق دولية متعددة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن تبقى هناك صعوبة في توافق بعض المواد أو المبادئ مع القواعد الشرعية الإسلامية التي تُعتبر المصدر الأساسي للتشريع في هذه الدول.

القرآن الكريم يشدد على أهمية الالتزام بالشريعة كأساس للحقوق والواجبات، إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[٣٨]، كما يحث على العدل والرحمة في كل

الأحكام. لكن بعض البنود في المواثيق الدولية تتعارض، في نظر بعض الفقهاء، مع الأحكام الشرعية خاصة في قضايا مثل حقوق المرأة، الزواج، الإرث، وحرية التعبير. هذا يؤدي إلى حالة من الجدل القانوني والفكري بين من يرى ضرورة تعديل المواثيق لتتلاءم مع الشريعة، ومن يرى ضرورة تحديث التشريعات الإسلامية لتتماشى مع المعايير الدولية[٣٩].

وتُضاف إلى ذلك قضية السيادة الوطنية، التي تحرص عليها الدول الإسلامية، وتعتبر أن المواثيق الدولية لا يمكن أن تفرض عليها قوانين تخالف ثقافتها ومبادئها الدينية، مما يفتح المجال أمام نقاشات واسعة حول مدى ملائمة هذه المواثيق وتطبيقها في بيئات دينية مختلفة. كما أن بعض الدول الإسلامية تستخدم هذا الخلاف كذريعة لتأجيل أو عدم تنفيذ بعض الاتفاقيات، مما يؤثر سلبًا على حماية حقوق الإنسان[٤٠].

لذا، فإن التوفيق القانوني بين الشريعة والمواثيق الدولية يتطلب حواراً جاداً يراعي خصوصيات الإسلام والحقوق المشروعة، وينسجم مع روح العصر، بما يحقق تكاملًا بين الشرع الدولي والشرع الإسلامي، ويعزز حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

الفرع الثاني: ضعف المؤسسات الإسلامية في حماية الحقوق

تُعَدُّ المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدول الإسلامية من أهم آليات حماية حقوق الإنسان، ولكن يواجه هذا الجانب ضعفًا واضحًا ينعكس على فعالية تطبيق الحقوق ورفع مستوى الوعي بها. فالقرآن الكريم يؤكد على أهمية العدالة وتطبيقها، ويحث على إقامة الحُكم الرشيد: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾[٤١]، لكن ضعف المؤسسات أو غيابها يؤدي إلى تعطيل هذه القيم.

تعاني العديد من الدول الإسلامية من ضعف في هياكل المؤسسات التي تُعنى بحقوق الإنسان، سواء من حيث ضعف الموارد البشرية المؤهلة، أو نقص الدعم المالي، أو تدني مستوى الاستقلالية والشفافية. وغالبًا ما تكون هذه المؤسسات تحت تأثير ضغوط سياسية أو اجتماعية، مما يحد من قدرتها على التصدي لانتهاكات الحقوق أو حماية الفئات الضعيفة[٤٢].

كما أن نقص التنسيق بين هذه المؤسسات وبين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يؤدي إلى ضعف في الوعي العام بأهمية الحقوق والواجبات، ويحد من قدرة هذه المؤسسات

على تحقيق أهدافها. وعليه، فإن بناء مؤسسات قوية، مستقلة، وذات كفاءة عالية يُعتبر من أهم مقومات تحسين وضع حقوق الإنسان في العالم الإسلامي(٤٣).

هذا الضعف المؤسسي يشكل تحديًا كبيرًا أمام تنفيذ الحقوق وحمايتها، ويستلزم جهودًا متواصلة لإصلاح المؤسسات وتطوير آليات عملها بما يتوافق مع المبادئ القرآنية والشرعية، ويعزز من ثقافة احترام الحقوق.

النتائج:-

يُظهر البحث أن التأصيل القرآني لحقوق الإنسان يسبق المفهوم الغربي زمنًا ومضمونًا، حيث إن القرآن الكريم وضع أسسًا راسخة ومتكاملة لحقوق الإنسان منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا، وهو زمن طويل يسبق بقرون ظهور المنظمات والمواثيق الغربية التي تحدد حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان في القرآن ليست مجرد نصوص أو مبادئ نظرية، بل هي منظومة متكاملة تشمل الحقوق الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يجعلها أكثر شمولية وعمقًا من المفهوم الغربي الذي ظهر في ظروف تاريخية وثقافية معينة. هذا التأصيل القرآني، بمرونته وعمقه، يمكن أن يشكل قاعدة صلبة لفهم الحقوق وتطبيقها في العصر الحديث، خصوصًا في المجتمعات الإسلامية التي تستمد شرعيتها من مصادر دينية.

كما يؤكد القرآن الكريم على كرامة الإنسان وحقوقه باعتباره مخلوقًا مكرمًا من الله تعالى، وهذه الكرامة هي الأصل الذي تنبع منه كافة الحقوق والحريات. يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾(٤٤)، مما يرسخ لفكرة أن الإنسان ليس مجرد كائن اجتماعي أو سياسي، بل هو مكرم وله حق الحياة والحرية والعدل والمساواة. وقد أكد القرآن على أن هذه الكرامة والحقوق لا تُمنح من قبل الحاكم أو الدولة، بل هي حقوق فطرية متأصلة في الإنسان ذاته. وهذا المفهوم يضع الأساس لفهم الحقوق الإنسانية بشكل يعكس القيم الأخلاقية والروحية التي تميز الفكر الإسلامي عن غيره.

لكن مع ذلك، تواجه هذه الحقوق تحديات معاصرة تستدعي فهمًا متجددًا للحقوق الإنسانية، بحيث يربط بين الثوابت الشرعية والمستجدات الواقعية. فالتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدها العالم اليوم، خصوصًا في مجتمعاتنا الإسلامية، تتطلب قراءة

جديدة للنصوص الدينية بما يتناسب مع مقتضيات العصر، دون التفريط في المبادئ الثابتة. وهذا الأمر يدعو إلى اجتهاد شرعي مستمر يقوم على استيعاب الواقع المعاصر مع الحفاظ على جوهر الشريعة وغاياتها، وهو ما يدعو إليه القرآن في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤٥].

ومن هنا تنبع ضرورة بناء خطاب إسلامي معاصر يبرز عالمية الحقوق في القرآن، ويتصدى لمحاولات التسييس والتشويه التي تستهدف الإسلام وحقوق الإنسان في آنٍ معًا. إن الخطاب الذي يعتمد على فهم متوازن ومستند إلى النصوص القرآنية والسنّة النبوية يمكنه أن يوضح صورة الحقوق الإنسانية الحقيقية في الإسلام، ويكشف زيف الادعاءات التي تحاول ربط الإسلام بانتهاكات الحقوق أو التضييق عليها. كما أن الخطاب المعاصر يجب أن يكون قادرًا على مخاطبة الأجيال الجديدة في المجتمعات الإسلامية، وتوفير رؤية واضحة تجمع بين الأصالة والحداثة، وتوفر حماية فاعلة للحقوق.

وأخيرًا، يتضح من البحث أن التكامل بين القيم القرآنية والجهود الحقوقية الدولية ممكن، شرط احترام الخصوصية الحضارية للمجتمعات الإسلامية. فالحقوق ليست منظومة جامدة تفرض نفسها على الجميع بنفس الشكل، بل يجب أن تراعي الاختلافات الثقافية والحضارية، مع التأكيد على المبادئ الإنسانية الجامعة. إن التفاعل البناء بين القيم القرآنية والمواثيق الدولية يمكن أن يحقق حماية فعالة لحقوق الإنسان، ويعزز السلام والعدل في المجتمعات الإسلامية، ويساعد في بناء جسور تفاهم بين الحضارات.

هوامش البحث

(١) ينظر: كاتز، إيمانويل. "تاريخ حقوق الإنسان." دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص. ٣٤.
(٢) ينظر: لوك، جون. "رسالة في التسامح." ترجمة عبد السلام هارون، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٥٦.
(٣) ينظر: شير، ستيفن. "الفلسفة السياسية الحديثة." مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٢، ص. ٧٨.
(٤) بن حبيب، عبد الرزاق. "الحقوق الإنسانية في القانون الدولي." مجلة الحقوق الدولية، العدد ١٢، ٢٠١٥، ص١١٠.
(٥) أبو زيد، نصر. "حقوق الإنسان والتعددية الثقافية." دار التنوير، ٢٠١٠، ص. ٩٢.
(٦) الأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان." ١٩٤٨، المادة ١.
(٧) ذات المصدر، المادة ٢.
(٨) ويلسون، جيمس. "الحقوق والحريات في العصر الحديث." دار الكتب القانونية، ٢٠١٤، ص. ٢٠٣.
(٩) منظمة الأمم المتحدة. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية." ١٩٦٦.
(١٠) محمود، حسن. "تحديات تطبيق حقوق الإنسان في العالم الإسلامي." مجلة الدراسات الإسلامية، العدد ٢٥، ٢٠١٨، ص. ٦٧.
(١١) سورة الإسراء، الآية ٧٠.
(١٢) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(١٣) سورة النساء، الآية ٥٨.
(١٤) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
(١٥) ينظر: محمد الزحيلي، حقوق الانسان في الإسلام، ص: ١٦٧، نشر: دار بن كثير بيروت- لبنان، ط:٢-١٩٩٧.
(١٦) سورة المائدة، الآية ٣٢.
(١٧) رواه مسلم في كتاب الوصايا، حديث رقم ٢٠٧٧.
(١٨) ينظر: محمد الزحيلي، حقوق الانسان في الإسلام، ص: ١٩٠، نشر: دار بن كثير بيروت- لبنان، ط:٢-١٩٩٧.
(١٩) سورة النساء، الآية ٢٩.
(٢٠) سورة الإسراء، الآية ٧٠.
(٢١) عبد الله يوسف، "الحقوق الشخصية في الإسلام"، دار النفائس، ٢٠١٧، ص. ٩٢-١٠٥.
(٢٢) سورة المائدة، الآية ٣٢.
(٢٣) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
(٢٤) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٢٥) سورة ص، الآية ٢٩.
(٢٦) جعفر شرف الدين: الموسوعة القرآنية، خصائص السور، ص: ١٢٢ تح: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية – بيروت، ط: ١ - ١٤٢٠ هـ.
(٢٧) سورة النحل، الآية ٩٠.

(٢٨) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٢٩) سورة النساء، الآية ١٣٥.
(٣٠) سورة الطلاق، الآية ١٢.
(٣١) سورة البقرة، الآية ٢٧٠-٢٧٤.
(٣٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب البيع، حديث رقم ٢٠٧٣.
(٣٣) ينظر: عبد الكريم سروش، "الحداثة والتغريب في الفكر الإسلامي"، دار الفكر، ٢٠١٣، ص: ١٢٥.
(٣٤) ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، "المرجعية الشرعية وحقوق الإنسان"، مطبعة دار القلم، ٢٠١٠، ص: ٧٠.
(٣٥) سورة طه، الآية ١١٤.
(٣٦) يوسف القرضاوي، "حقوق الإنسان في السياسة الإسلامية"، دار الفكر المعاصر، ٢٠١٥، ص. ٤٥-٧٠.
(٣٧) سورة النساء، الآية ٥٨.
(٣٨) سورة الإسراء، الآية ٩.
(٣٩) محمد الغزالي، "الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان"، دار الشروق، ٢٠١٢، ص. ١٥٠-١٧٥.
(٤٠) عبد الله بن بيه، "حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص. ٩٠-١١٠.
(٤١) سورة الرحمن، الآية ٩.
(٤٢) عبد الرحمن السعدي، "الإسلام وحقوق الإنسان: التحديات المعاصرة"، دار الفجر للنشر، ٢٠١٦، ص. ١٢٠-١٤٥.
(٤٣) فاطمة الزهراء الكيلاني، "المؤسسات الحقوقية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٩، ص. ٧٥-٩٨.
(٤٤) سورة الإسراء، الآية ٧٠.
(٤٥) سورة الحجر، الآية ٩.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم، كتاب الله تعالى.
٢. الأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان." ١٩٤٨.
٣. جعفر شرف الدين: الموسوعة القرآنية، خصائص السور، تح: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، الناشر: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت، ط: ١ - ١٤٢٠ هـ.
٤. جواد علي، الموسوعة الفلسفية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٥. بن حبيب، عبد الرزاق. "الحقوق الإنسانية في القانون الدولي." مجلة الحقوق الدولية، العدد ١٢، ٢٠١٥.
٦. ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٧. ابن الزبير الغرناطي، صلة الصلة، دار الثقافة، ١٩٨٣م.
٨. أبو زيد، نصر. "حقوق الإنسان والتعددية الثقافية." دار التنوير، ٢٠١٠.
٩. سعدون عباس نصر الله، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٦م.
١٠. شوقي أبو خليل، فتح الأندلس، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١م.
١١. شير، ستيفن. "الفلسفة السياسية الحديثة." مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٢.
١٢. صحيح البخاري، كتاب البيع، حديث رقم ٢٠٧٣.
١٣. صحيح مسلم، في كتاب الوصايا، حديث رقم ٢٠٧٧.
١٤. عبد الرحمن السعدي، "الإسلام وحقوق الإنسان: التحديات المعاصرة"، دار الفجر للنشر، ٢٠١٦.
١٥. عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ الخلافة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.
١٦. عبد الكريم سروش، "الحداثة والتغريب في الفكر الإسلامي"، دار الفكر، ٢٠١٣.
١٧. عبد الله بن بيه، "حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.
١٨. عبد الله يوسف، "الحقوق الشخصية في الإسلام"، دار النفائس، ٢٠١٧.
١٩. علي الصلابي، دولة الأندلس، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٤م.
٢٠. فاطمة الزهراء الكيلاني، "المؤسسات الحقوقية الإسلامية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٩.
٢١. كاتز، إيمانويل. "تاريخ حقوق الإنسان." دار الفكر العربي، ٢٠٠٥.
٢٢. لوك، جون. "رسالة في التسامح." ترجمة عبد السلام هارون، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.
٢٣. محمد الزحيلي، حقوق الانسان في الإسلام، نشر: دار بن كثير بيروت- لبنان، ط:٢-١٩٩٧.
٢٤. محمد الطاهر بن عاشور، "المرجعية الشرعية وحقوق الإنسان"، مطبعة دار القلم، ٢٠١٠.
٢٥. محمد الغزالي، "الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان"، دار الشروق، ٢٠١٢.
٢٦. محمود، حسن. "تحديات تطبيق حقوق الإنسان في العالم الإسلامي." مجلة الدراسات الإسلامية، العدد ٢٥، ٢٠١٨.
٢٧. منظمة الأمم المتحدة. "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية." ١٩٦٦.
٢٨. ويلسون، جيمس. "الحقوق والحريات في العصر الحديث." دار الكتب القانونية، ٢٠١٤.
٢٩. يوسف القرضاوي، "حقوق الإنسان في الإسلام"، دار الفكر المعاصر، ٢٠١٥.